الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
8 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٣٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غوتيمالا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٧ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١(تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-79476 (A)
0179476

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال:تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١(تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

مشروعا قرارين *A/C.5/55/L.15* و *A/C.5/55/L.16*

١ - **السيدة ميرتشانت** (النرويج): عرضت مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/C.5/55/L.15 و A/C.5/55/L.16 وذكرت بأنه قد تم إقرار النصين بالإجماع في مشاورات غير رسمية وينبغي اعتمادهما بدون تصويت.

٢ - **الرئيس:** قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة تود اعتماد مشروعي القرارين .

٣ - اعتمد مشروعا القرارين A/C.5/55/L.15 و A/C.5/55/L.16.

٤ - **السيد أوديغبونام** (نيجيريا): تكلم على سبيل تعليل موقفه فرحب بالقرارين اللذين يتيحان الموارد لعمليات المحكمتين الدوليتين لرواندا وليوغوسلافيا السابقة واعتبر أن المحكمتين هما أكثر إنجازات الأمم المتحدة تجديدا خلال تاريخها البالغ ٥٥ عاما، وهما مستمرتان في إحداث تحسينات هامة لتعزيز فعاليتهما.

بند جدول الأعمال ١١٧: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

بند جدول الأعمال ١٢٣: إدارة الموارد البشرية (تابع)

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (تابع) A/55/494 و A/55/658

٥ - **السيدة دانتوان** (فرنسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فأعربت عن مشاركتها في مخاوف الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة إزاء العنف غير المقبول المرتكب ضد موظفي الأمم المتحدة العاملين على مساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وأيدت باسم الاتحاد الأوروبي مبادرة الأمين العام لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ودعت اللجنة إلى الاتفاق على أنجع الطرق لتحقيق الهدف المتمثل بحماية هؤلاء الموظفين من هذه الأعمال التي لا يمكن تحملها.

٦ - وشددت على أهمية تحسين تدريب الموظفين، وخاصة تدريب أولئك الذين يوفدون في بعثات صعبة لأول مرة، بحيث ترتفع قدرتهم على تقدير المخاطر وإدارة الأزمات. ولاحظت باهتمام الجهود المبذولة في هذا المجال وفي ميدان إدارة حالات التعرض للضغط، وهي الجهود التي يبذلها مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة، كما لاحظت ما يعتزمه الأمين العام من زيادة في الموارد المتاحة للتدريب.

٧ - وأثنت على مقترحات الأمين العام الرامية إلى إنشاء منصب مساعد للأمين العام لمنسق الأمن ووظائف إضافية لي في الميدان، وأعربت عن أمل الاتحاد الأوروبي في مناقشة هذه الوظائف الجديدة في مشاورات غير رسمية. ورحبت بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بخصوص خطة تضمن مساءلة الموظفين والمسؤولين في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرنامج عن

أدائهم أو عدم أدائهم فيما يتعلق باتخاذ التدابير الواجبة في حالات حوادث الأمن. وأكدت على وجوب إدراج تدابير الأمن، التي تؤدي مهمة أساسية في الأمم المتحدة، في إطار الميزانية العادية بغية توفير التمويل الكافي لها واقتسام تكاليفها فيما بين هيئات الأمم المتحدة المختلفة التي تستخدم هذه الخدمات. ودعت إلى تحقيق أكثر ما يمكن من التنسيق فيما بين الوكالات في هذا المجال.

٨ - **السيدة ميرتشانت** (النرويج): قالت إنه بينما تقع المسؤولية الأساسية عن سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم على عاتق أطراف النزاع وعلى الحكومات المضيفة، فإن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية عن بذل أقصى ما يمكنها لحماية أولئك الذين يغامرون بحياتهم بشجاعة لتوفير الحماية والمساعدة في مناطق النزاع. وأوضحت أن حكومتها هي إحدى الحكومات القلائل التي تساند طوعا الصندوق الاستئماني الخاص بموظفي الأمم المتحدة. وهي تؤيد مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (A/55/494)، بما في ذلك إنشاء وظيفة منفصلة لمنسق الأمن للأمم المتحدة وذلك كإجراء مؤقت، وخلق عدة وظائف جديدة في المقر وفي الميدان.

٩ - وأعربت عن ارتياح وفدها لما لاحظه من أن اللجنة الاستشارية تؤيد معظم مقترحات الأمين العام لزيادة الموظفين في المقر بيد أنها أعربت عن مخاوف جادة إزاء التوصية الرامية إلى إرجاء النظر في الوظائف الميدانية المقترحة. فواجب الدول الأعضاء إزاء الموظفين المعرضين للخطر يتمثل في أن تتخذ جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة وأن تتعامل بأقصى ما يمكن من الإيجابية مع مقترحات الأمين العام المؤقتة.

١٠ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): لاحظ الروح العاطفية التي تحلى بها منسق الأمن في الأمم المتحدة في دعوته لقضية ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وقال إن هذه المسألة أساسية لتمكين الأمم المتحدة من تعزيز السلام والتنمية بصورة فعالة ولتقديم الخدمات الإنسانية. ودعا لذلك إلى اتخاذ تدابير ملائمة مستعجلة لضمان حياة وسلامة موظفي الأمم المتحدة لكي يتمكنوا من أداء مسؤولياتهم.

١١ - وأوضح أن نظام الأمن المعمول به حاليا على النحو الذي وصفه الأمين العام في تقريره مثقل إجرائيا ولا يفي إطلاقا بالغرض منه وهو معوق بأمور منها عدم توفر المرونة في إيفاد الموظفين إلى البعثات ونقص القدرة على التنقل. ومن شأن توفير مزيد من التدريب المتخصص من أجهزة الاتصالات وتحسين الاستفادة من مشورة الخبراء وزيادة إمكانية اتصال موظفي الأمن الفنيين بالقيادة أن يخفف كثيرا من جو انعدام الأمن في الحالات الخطيرة. فبناء الثقة لدى الموظفين يمكن في نهاية المطاف من بناء الثقة بالمنظمة نفسها في دعوتها لقضاياها على الصعيد الميداني.

١٢ - وشدد على أهمية مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة بالنسبة لنيبال بالذات حيث قتل حوالي ٤٠ من مواطنيها وهم يؤدون واجبهم في مختلف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبينما هناك حاجة ماسة للبدء بتحسين نظام الأمن فإن وفده يعتبر أن من شأن اتباع نهج جزئي وترتيبات مخصصة أن يضر في نهاية المطاف أكثر من أن ينفع. لذلك يرى وفده أنه على الرغم من أهمية إبراز منسق الأمن في الأمم المتحدة وخصوصا وقت الأزمات فإن مكتب المنسق يمكن أن يوضع في إطار منصب موجود حاليا لمساعد الأمين العام وذلك للأسباب التي أوردها رئيس اللجنة الاستشارية.

١٣ - وقال إن وفده يؤيد الترتيبات المتعلقة باقتسام النفقات فيما بين المنظمات التي تستفيد من خدمات إدارة

الأمن في الأمم المتحدة. ودعا إلى تحسين التنسيق على نطاق المنظومة سواء في إدارة الأموال أو في التدابير المتخذة في الميدان. واختتم قائلا إن على الأمم المتحدة أن تهتم بضمان أن نظام الأمن لن يشجع حماة سلامة وأمن وكرامة أولئك الذين يفترض أنهم يحمونهم على التحول إلى منتهكين لتلك السلامة والأمن والكرامة. وذكّر بأن للتدريب المناسب في هذا المجال فائدة قصوى.

١٤ - **السيد محمد** (العراق): أشار إلى الحادث الذي وقع في بغداد والذي ذكره في اليوم السابق منسق الأمن للأمم المتحدة، وأضاف أن السلطات المعنية قد اتخذت التدابير القانونية اللازمة لحماية موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق. وأوضح أن التحقيق جار في هذا الحادث.

١٥ - **السيد كندال** (الأرجنتين): ذكّر بأن بلده هو أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات وهو القوة الدافعة لمبادرة ''الخوذ البيضاء'' وهو منخرط تماما في الجهود الرامية إلى تحسين حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم. ونظرا لأن المسؤولية الأساسية عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة تقع على الحكومات المضيفة فإن وفده يدعو جميع الدول لضمان التحقيق والملاحقة على النحو الواجب فيما يتعلق بأي عمل من أعمال العنف يرتكب فوق أراضيها ضد موظفي الأمم المتحدة.

١٦ - واستدرك فقال إن هذه التدابير غير كافية. فالأمم المتحدة تواجه تحديات جديدة أشد خطرا في السنوات الأخيرة. والزيادة في عدد الهجمات على موظفي الأمم المتحدة أمر حقيقي. وأشار إلى أزمة الرهائن في سيراليون التي أسر فيها مئات من حفظة السلام فقال إنها تدلّل على تعقد حالات الطوارئ التي تواجهها الأمم المتحدة

١٧ - وطالب بأن يجهز نظام إدارة الأمن الحالي بصورة تمكنه من التعامل مع الظروف الجديدة. ومن الواضح أنه لا يمكن لمكتب صغير بعدد قليل من الموظفين التصدي لهذه الأزمات بصورة مناسبة. وأعرب عن اتفاق وفده مع ما يدعو إليه الأمين العام من وجوب تعزيز النظام سواء في المقر أو على الصعيد الميداني. وقد تعهد وفده بأن ينظر على النحو الواجب في الاقتراحات الرامية إلى إنشاء هيكل مالي مستقر لضمان أمن الموظفين وهو يوافق على الحاجة إلى اعتماد تدابير أمنية مؤقتة على النحو الذي يقترحه الأمين العام في تقريره في أسرع وقت ممكن. وكما يذكر التقرير فإن برامج التدريب في ميدان الأمن الممولة حاليا من الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة يجب ألا تتوقف. وتعهد بأن يتبرع وفده للصندوق ودعا الدول الأخرى إلى القيام بذلك أيضا.

١٨ - **السيد أور** (كندا): تكلم باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا، فأيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم. ومع تزايد استهداف المدنيين في النزاعات، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة أن أولئك المكلفين بحمايتهم ومساعدتهم هم أيضا يتعرضون للهجمات بصورة متزايدة. وأعرب عن الأسف لأن حوالي ١٩٨ شخصا من الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة قُتلوا منذ عام ١٩٩٢ بينما قُتل ٢٥ منهم في عام ٢٠٠٠ وحده، وكانوا جميعا يعملون تحت لواء الأمم المتحدة.

١٩ - وذكّر بأن الجمعية العامة قد أعربت عن شديد القلق إزاء حوادث الأمن ولكن دعا إلى بذل المزيد من الجهود لحماية الموظفين العاملين في بيئات صعبة. إذ لا بد من توفير التدريب المناسب لهم وتزويدهم بالموارد الأمنية المعززة. ولا بد من التحقيق في حوادث الهجوم والعنف الجسدي ومقاضاة أولئك المسؤولين.

٢٠ - وأعرب عن تأييده لتوصية الأمين العام الداعية إلى إنشاء ثماني وظائف في المقر في إطار الميزانية العادية لتعزيز مكتب منسق الأمن في الأمم المتحدة. ونظرا لما لدى اللجنة الاستشارية من مخاوف إزاء الاقتراح المتعلق بخلق وظائف ميدانية جديدة فإن هناك حاجة إلى توفير مزيد من التوضيحات في أقرب وقت ممكن. وأعرب عن تأييد وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا القوي لاقتراح اللجنة الاستشارية الرامي إلى رفع مستوى وظيفة نائب منسق الأمن. وتدعو هذه الوفود الأمين العام إلى تقديم تقرير تفصيلي آخر عن المسائل التي حددتها اللجنة الاستشارية في أسرع وقت ممكن. واختتم قائلا إن على الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التي تستفيد من عمل مكتب منسق الأمن مسؤولية التعاون على هذا العمل وعلى اقتسام التكاليف.

٢١ - **السيد أوديغبونام** (نيجيريا): قال إن بلده باعتباره من البلدان التي تساهم بقوات بصورة منتظمة، يؤيد أي اقتراح من شأنه أن يساعد على تخفيف حوادث الهجوم على موظفي الأمم المتحدة. وأعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام فيما يتعلق بوجود حاجة ماسة لبذل كل ما يمكن من جهود لضمان سلامة وأمن هؤلاء الموظفين.

٢٢ - **السيد دوغن** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم يستوجبان أن تنظر فيهما الجمعية العامة على الفور بجدية وعلى نحو عملي. فميثاق الأمم المتحدة يطلب من الموظفين القيام بمهام شديدة التنوع أصبح الكثير منها مهلكا في الآونة الأخيرة. وإذا كانت الأمم المتحدة عازمة على مواصلة الولاية المنوطة بها وجب عليها أن تحرص على سلامة موظفيها.

٢٣ - وأوضح أن المقترحات التي تقدم بها الأمين العام فات أوانها منذ زمن بعيد، وقد أتيحت الآن للدول الأعضاء فرصة لاتخاذ إجراءات رسمية بشأنها. وقال إن التقرير الأول لأداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/55/645) أوضح أن تنفيذ هذه المقترحات لن يستوجب اعتماد مبالغ إضافية في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وأن وفده يتطلع إلى أن تؤدي مقترحات الأمين العام الأطول أجلا إلى تعزيز مكتب منسق شؤون الأمن خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، كما أنه يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية بشأن ترتيبات تقاسم التكاليف بالنسبة لبرنامج الأمن.

٢٤ - وأشار إلى أنه وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة أمين عام مساعد لمنسق شؤون الأمن. فهذه المهمة تتطلب شخصا حرفته الأمن يتمتع بسمعة طيبة ويُعرف عنه أداؤه وقدراته الفنية الواسعة وقدرته على التكلم من موقع السلطة باسم الأمين العام إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والعناصر الأمنية في البلد المضيف العاملة في الميدان. وقال إنه يخالف اللجنة الاستشارية رأيها بأنه من الممكن لموظف غير متفرغ أن يقوم بتلك المهام الكبيرة وأن يكون مسؤولا في الوقت نفسه عن مهام أخرى. واستحسن إشراك لجنة التنسيق الإدارية في تنفيذ هذه المقترحات التي قدمها الأمين العام.

٢٥ - واسترسل قائلا إنه من المقرر أن يجري في جلسة عامة للجمعية العامة تعقد في غضون فترة قصيرة النظر في مشروع قرار بشأن سلامة موظفي الإغاثة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة. واعتبر ذلك حجة دامغة على ضرورة اعتماد تدابير فعالة ورأى أنه يوفر أساسا للانتقال من القول إلى العمل.

٢٦ - **السيد سيفان** (منسق شؤون الأمن بالأمم المتحدة): استهل بملاحظة كثرة الوفود التي أعربت عن تأييدها للتدابير الأمنية المقترحة. غير أنه رأى أن الأمم المتحدة ما لم تكن مستعدة لرصد ما يلزم من الموارد للقيام بهذه المهمة فإنه قد

يتبين أن هذا الدعم، لسوء الحظ، لا يزيد عن كونه مجرد سراب.

٢٧ - وقال إنه من المؤسف أن تتجه الأمم المتحدة إلى رهن التمويل الفوري والمستعجل المطلوب لتحسين شؤون الأمن بإتمام وضع ترتيبات تقاسم التكاليف سيما وأن العضوية في الأمم المتحدة وفي مختلف وكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها شبه متطابقة. وأضاف أن الأمين العام سيقوم عمليا بعرض مقترحاته على لجنة التنسيق الإدارية التي تتابع هذه المسألة عن كثب. إلا أنه حذر من ضرورة اتخاذ إجراء خلال الدورة الحالية، إذا كان هناك أدنى أمل في الحفاظ على الانسجام والانضباط في مجال الأمن.

٢٨ - وأشار إلى الحاجة إلى توفير مزيد من الموظفين ليس فقط في المقر بل كذلك في الميدان. وفيما يتعلق بتأكيد اللجنة الاستشارية بأن مهام منسق شؤون الأمن لا تستوجب إنشاء وظيفة مستقلة في رتبة أمين عام مساعد، قال إنه يعتقد أنه يستحيل عليه شخصيا أن يُخصص الوقت والجهد اللازمين للقيام بمهمته بوصفه منسقا لشؤون الأمن في الوقت الذي يقوم فيه أيضا بمهام أخرى.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تابع) (A/55/305-S/2000/809، و A/55/502، و A/55/507 و Add.1 و A/55/676؛ و A/C.4/55/6)

٢٩ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/676) بشأن المقترحات المؤقتة للأمين العام، التي قدمت بصورة مستعجلة، من أجل تنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وقال إن تلك المقترحات تستوجب رصد مبلغ إضافي قدره ٧,٥ مليون دولار وإنشاء ٣٥ وظيفة جديدة في إطار الميزانية العادية، ومبلغ إضافي قدره ١٤,٧ مليون دولار وإنشاء ٢١٤ وظيفة جديدة في إطار حساب الدعم. غير أن اللجنة الاستشارية لم تنته من وضع تقريرها إلا بعد أن أصدرت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار استنتاجاتهما وتوصياتهما.

٣٠ - واسترسل قائلا إنه أثناء استعراض مقترحات الأمين العام، أخذت اللجنة الاستشارية في الاعتبار أنه سيكون متاحا لها في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ عددا من الاستعراضات والدراسات التي أجريت بشأن متابعة توصيات الفريق. وسوف توضح نتائج تلك الاستعراضات والدراسات متطلبات تنفيذ توصيات الفريق. وعلاوة على ذلك، ومع أن الأمين العام وصف مقترحاته بأنها مستعجلة، فإن طابعها الاستعجالي من حيث الضرورة العملية لم يقف عليه البرهان في جميع الحالات. كما أن اللجنة الاستشارية، كنقطة أخيرة، أخذت في الاعتبار استنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وتوصياتها.

٣١ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية لم تعلق على العديد من توصيات الفريق، ومنها التوصية المتعلقة بالصلة بين الميزانية العادية وحساب الدعم ودور إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإدارية في مسائل من بينها المشتريات وعرض الميزانية، لأنها كانت تنتظر نتائج التقارير المشار إليها في الفقرتين ٤ و ٨ من تقريرها. ولاحظ أنه خلال السنوات الماضية، تولت هيئات حكومية دولية أخرى النظر في مواضيع قد يكون من الأفضل تناولها في اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة؛ وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى الفقرتين ١٠ و ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية.

٣٢ - وقد أوجزت استنتاجات اللجنة الاستشارية وتوصياتها في الفقرتين ٩١ و ٩٢ من تقريرها. ولم تبين اللجنة بصورة مسبقة عدد المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين الموصى بها أو التي تم إرجاؤها؛ إنما بحثت كل وظيفة مقترحة في ضوء المبررات التي قدمتها تقارير الأمانة العامة وموظفوها، مع الأخذ في الاعتبار العوامل المبينة في التقرير. كما أصدرت توصيات في إطار كل باب من أبواب الميزانية وكل وحدة إدارية معنية، وحاولت أن تسوق الأسباب لتوصيتها بشأن كل وظيفة مقترحة. وقال إن اللجنة أوصت إجمالا بالموافقة على ٩٥ وظيفة وإرجاء القرارات المتعلقة بعدد ١١٧ وظيفة أخرى، ولم توص بالموافقة على أربعة وظائف. وأكد أنه مما لا شك فيه أن توصيات اللجنة الاستشارية لن تستطيع أن ترضي جميع الوفود الممثلة في اللجنة الخامسة، التي تباينت آراؤها حد بعيد بشأن عدد الوظائف التي يتعين الموافقة عليها، غير أن تلك التوصيات جاءت مستندة إلى استعراض مفصل لمقترحات الأمين العام.

٣٣ - **السيد الجمال** (مصر): تساءل في نقطة نظام عما إذا كانت الوثيقتان A/55/507 و A/55/507/Add.1 قد عُرضتا بصورة رسمية على اللجنة.

٣٤ - **السيد أكاكبو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): قال إن قيام الأمين العام بتقديم هذين التقريرين في الجلسة ٣٢ للجنة كان بمثابة تقديم رسمي لهما أمام اللجنة.

٣٥ - **السيد الجمال** (مصر): قال إنه يتعين في المستقبل عندما تكون بيانات الأمين العام المعروضة على اللجنة مشتملة على تقديم تقارير، بيان ذلك في برنامج عمل اللجنة.

٣٦ - **السيد لاميك** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، وقال إن الاتحاد الأوروبي سبق له أن أدلى بآرائه بشأن تقرير الفريق في الجلسة ٣٢ للجنة، عندما قدم الأمين العام طلبه المستعجل، وفي جلسات لجنة المسائل السياسية وإنهاء الاستعمار واللجنة الخاصة المعنية بعلميات حفظ السلام.

٣٧ - وأوضح أنه لم يتبق إلا القليل من الوقت للقيام بولاية تعزيز عمليات السلام للأمم المتحدة التي أدرجها رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في إعلان الألفية الصادر باسمهم. وكان من المتعين أن يُنفذ على الفور بعض مقترحات الأمين العام التي لم تصدر اللجنة الاستشارية بشأنها أي توصيات بعد. ومع ذلك كان يجب على اللجنة الخامسة، كأقل ما يمكن أن تؤيد على الفور التوصيات التي أصدرتها اللجنة الاستشارية حتى ذلك الحين، لأنها كانت تشكل توافقا طيبا للآراء بين مواقف مختلف الوفود، وتعكس الحلول الوسط التي تم التوصل إليها في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

٣٨ - **السيدة جونسون** (كندا): تكملت باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا وقالت إن هذه الوفود استعرضت طلب الأمين العام تخصيص موارد طارئة في ضوء توصيات خبراء اللجنة الاستشارية وآراء اللجنة الخاصة بشأن الموضوع. ولاحظت أن بعض الوظائف البالغ عددها ٩٥ وظيفة التي أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة عليها موجود في مكتب العمليات، ومكتب الإدارة والسوقيات والأعمال المتعلقة بالألغام، ومكتب شؤون الشرطة العسكرية والمدنية، وأن هذه الوظائف تعزز المجالات الأساسية في إدارة عمليات حفظ السلام. وقالت إنها سُرت لأن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على وظيفتين إضافيتين في شُعبة المساعدة الانتخابية. لكنها كانت سترحب أيضا بموافقة اللجنة الاستشارية على المزيد من طلبات الأمين العام المتعلقة بتعيين الموظفين. وقالت إنه لو كانت اللجنة الخامسة ستوافق على

الوظائف المطلوبة، فإنه ينبغي على الأمانة العامة أن تشغلها بصورة مستعجلة، مع إيلاء ما يلزم من الاهتمام للحفاظ على أعلى مستويات الفعالية والكفاءة والنزاهة وتعيين الموظفين على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن.

٣٩ - ولاحظت أن اللجنة الاستشارية أرجأت النظر فيما يناهز ١٥٠ وظيفة ممولة من الميزانية العادية ومن حساب الدعم في مجالات من بينها أمانة المعلومات والتحليل الاستراتيجي المقترحة التابعة للجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، وأبواب الميزانية المتعلقة بنزع السلاح وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية وشؤون الإعلام. وقالت إنه لا بد أن تجري المرحلة المقبلة من تنفيذ تقرير الفريق في سياق الاستعراض الشامل المشار إليه في تقرير الأمين العام (A/55/502، الفقرة ١٢١)، وهو ما تؤيده بشدة. وفي هذا السياق، لاحظت أن اللجنة الاستشارية لم توص بالموافقة على ثلاث وظائف تتصل بإنشاء وحدة للشؤون الجنسانية في إدارة عمليات حفظ السلام (A/55/676، الفقرة ٤٤). وقالت إنه في وقت يتفق فيه على الحاجة إلى قيام تنسيق وتعاون أفضل بين الإدارة والهياكل القائمة في الأمانة العامة التي تُعنى بالقضايا الجنسانية، فإنها تتمنى أن يعاد النظر في هذا الاقتراح في سياق الاستعراض الشامل.

٤٠ - **السيد أوديغبونام** (نيجيريا): تكلم باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين وقال إن تلك البلدان تولي أهمية كبرى لتوفير الموارد الكافية اللازمة لجميع أنشطة حفظ السلام. ولاحظ أنه قد جرت مناقشات مكثفة ومطولة بشأن تقرير الفريق في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وأنه ينبغي على اللجنة الخامسة من ثم ألا تعيد فتح المواضيع التي تم تناولها في تلك الهيئة.

٤١ - وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين والصين أعادت تأكيد المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وطلبت إلى الأمين العام التقيد بها بشدة في عرض مقترحاته. وفي الحالة الراهنة، كان يتعين إعداد الوثيقتين A/55/507 و A/55/507/Add.1 في ضوء استنتاجات وتوصيات اللجنة الخاصة ثم عرضها بعد ذلك على اللجنة الاستشارية. ولاحظ أن الإجراء الاستثنائي المتبع جعل من الصعب فهم الآثار المالية التي قدمها الأمين العام.

٤٢ - وأشار إلى ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن تحويل الوظائف الممولة من حساب الدعم إلى الميزانية العادية، وهو ما أوصى الفريق بعمله، سوف ينظر فيه في سياق الاستعراض الشامل الذي ينتظر إجراؤه في غضون الأشهر الستة المقبلة. وقال إن هذا الاستعراض لا بد أن يستكمل وأن يقدم إلى اللجنة الخاصة في أقرب وقت ممكن. وأوضح أنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه من غير الممكن تصنيف جميع مقترحات الأمين العام على أنها حالات مستعجلة، وبأن تأجيلها سوف يؤدي إلى تدهور فوري لعمليات حفظ السلام الحالية (A/55/676، الفقرة ١١). وطالب بعدم إدخال إصلاحات جذرية في إدارة عمليات حفظ السلام إلا بعد اكتمال الاستعراض الشامل. وقال إنه يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه ينبغي الحيلولة دون احتمالات ازدواج العمل الذي يقوم به الموظفون السياسيون في كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

٤٣ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على ٩٣ وظيفة إضافية في إطار حساب الدعم، بينما كانت الجمعية العامة قد وافقت في أيار/مايو ٢٠٠٠ على ما مجموعه ٤٦٩ وظيفة لإدارة عمليات حفظ السلام. وأعرب عن انشغاله إذ لاحظ أن المبلغ الذي يتعين دفعه للبلدان المساهمة بقوات تجاوز البليون دولار في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وعن أسفه لأن تقرير الفريق لم يتناول هذا الموضوع الهام. وطالب عدم تقديم طلبات جديدة إلى اللجنة

الخامسة للحصول على موارد إلا بعد إتمام الاستعراض الشامل والحصول على تعليق جميع الهيئات المعنية عليه. وأوضح أنه يتفق مع اللجنة الخاصة بأنه ينبغي تمثيل البلدان المساهمة بقوات تمثيلا مناسبا في إدارة عمليات حفظ السلام من أجل تبيان مساهمتها في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

علقت الجلسة في الساعة ١٦/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٧/٤٠.

٤٤ - **السيد كيلابيل** (بوتسوانا)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٤٥ - **السيد كوتشينسكي** (أوكرانيا): ذكّر بأن رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء اتفقوا في إعلان الألفية وفي قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠) على جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في حفظ السلام والأمن، عن طريق منحها الموارد اللازمة. وانطلاقا من ذلك فإنه يرحب بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، الذي وضع جدول أعمال شامل وطويل الأجل من أجل إصلاح أنشطة حفظ السلام. وأوضح أن أوكرانيا ساهمت منذ عام ١٩٩٢ بقوات ومعدات في ٢٠ عملية لحفظ السلام؛ وأن مواطنين أوكرانيين يساهمون حاليا في ست عمليات.

٤٦ - وأشار إلى أن الأثر المالي الأولي لمقترحات الأمين العام المتعلقة بتنفيذ توصيات الفريق كان بسيطا نسبيا بالمقارنة مع المستوى العام للميزانية البرنامجية لفترة السنتين وحجم تمويل أنشطة حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأشار إلى أن مقترحات الأمين العام ركّزت بالدرجة الأولى على معالجة احتياجات الدعم الحاسمة عن طريق زيادة مستويات التوظيف في المقر. وقال إن أوكرانيا تتطلع إلى نتائج الاستعراض الشامل الذي طلبت إجراؤه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهو ما سيمكن اللجنة الاستشارية من العودة إلى النظر في مقترحات التوظيف التي أرجأت البت فيها.

٤٧ - وأشار إلى أنه ثمة دور رئيسي يتعين على اللجنة الخامسة أن تقوم به من أجل التنفيذ التدريجي لتوصيات الفريق التي لها وقع كبير على تسيير الشؤون الإدارية والمالية للأمانة العامة في مجال دعم عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بناء القدرات من أجل النشر السريع للبعثات. ولاحظ أن ثمة تأخير يتعرض له في الوقت الحالي إنشاء البعثات الجديدة بسبب قلة الموارد والمعدات وما يكفي من الموظفين اللازمين لوضع الخطط السوقية. وطالب بأن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل بشأن توصيات الفريق مقترحات محددة لتحسين ملاك الموظفين وترتيبات المشتريات من أجل تلبية احتياجات المنظمة فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام. واختتم بقوله إنه ينبغي على اللجنة الخامسة أن توافق بسرعة على توصيات اللجنة الاستشارية حتى يمكن إتاحة أساس للتنفيذ العملي لتوصيات الفريق.

٤٨ - **السيد ألبرخت** (جنوب أفريقيا): ساند البيان الذي قدمه ممثل نيجيريا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٤٩ - وقال إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) يبرز المصالح المتنوعة للدول الأعضاء في توازن جيد في حين يحدد تقرير اللجنة الاستشارية عن تنفيذ تقرير الفريق (A/55/676) على نحو صحيح المجالات التي تحتاج إلى موارد على نحو مستعجل. وحث اللجنة الخامسة على اعتماد توصيات اللجنة الاستشارية من أجل تحقيق ما تعهد به رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية، بجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في حفظ السلام والأمن.

٥٠ - وبصفته ممثلا لبلد أفريقي، قال إنه يود التأكيد على أن الأمم المتحدة يجب أن تكون قادرة على الاستجابة للمشاكل والتحديات التي تواجهها أفريقيا. وأوعز إلى أن تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام سوف يساعد على استعادة مصداقية الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٥١ - وقال إن المشاكل التي تواجه الأمم المتحدة لا تتصل فحسب بنقص في الموظفين ولكن أيضا بإدارة الموارد وبالتنسيق بين الوكالات وبمجموعة أخرى من المسائل. ولذلك فإن وفده ينتظر بصبر فارغ الاستعراض الشامل الذي دعت إليه اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ويتطلع إلى مشاركة منظمات بلدان الجنوب في هذه العملية حتى يكفل لها المنظور المتوازن. وأضاف أن وفده حث الأمانة العامة على أن تحرص في تعيين الموظفين الجدد على المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل، والتوازن بين الجنسين ومساهمات البلدان في عمليات حفظ السلام. ومع ذلك فإن الالتزام السياسي لا يمكن أن يستعاض عنه بأي إصلاح هيكلي أو موارد إضافية مهما كان حجمها؛ وأضاف أنه حريٌّ بالبلدان التي يتوفر لها قدر أكبر من الوسائل والقدرات أن تساند دعمها اللفظي للإصلاح بمشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام.

٥٢ - وتابع قائلا إن وفده دعا البلدان الأعضاء إلى إبداء الالتزام الضروري بالمعالجة المنصفة للتحديين المزدوجين المتمثلين في تحقيق التنمية والسلام. وأضاف أنه يتفهم الشواغل التي أثارتها بعض البلدان فيما يتصل بتقرير الفريق، ويوافق على أن الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية مدعاة للانزعاج. ومع ذلك، فإنه يرى أن غياب السلام والاستقرار هو الذي يجعل القضاء على الفقر والمرض أكثر صعوبة. واختتم بقوله إن وفده يأمل في أن يساعد تحقيق الاتفاق بشأن تقرير الفريق في إرساء القواعد اللازمة لتحقيق حياة أفضل في البلدان النامية.

٥٣ - **السيد الجمّال** (مصر): ساند البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٥٤ - وقال إن وفده حدد من قبل موقفه من توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام. وفيما يتصل بتقرير اللجنة الاستشارية (A/55/676)، قال إنه يتفق مع ما جاء في الفقرة الثالثة بشأن مقتضيات المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وأنه يأمل أن تحترم هذه المقتضيات في المستقبل.

٥٥ - وأضاف أنه من المهم العمل على أساس توصيات الفريق فيما يتصل بإعادة تنظيم بعض الهياكل المحددة مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وفي نفس الوقت، فإن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه لا يمكن تصنيف مقترحات الأمين العام كلها على أنها حالات مستعجلة.

٥٦ - وبما أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لم يشر إلى أي دعم مباشر لإدارة الشؤون السياسية، فإنه يود أن يتلقى تفسيرا للأسباب التي جعلت اللجنة الاستشارية توصي بقبول الوظائف الإثنتي عشرة التي وردت في الفقرة ٤٩ من تقريرها. واتفق مع اللجنة الاستشارية في عدم وجود حاجة إلى إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية. وأنه من المهم كذلك تفادي الازدواج في المهام التي تقوم بها إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام.

٥٧ - واختتم قائلا إن اللجنة الخامسة ناقشت من قبل المقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة في الرتبة مد - ٢ لمدير شعبة أوروبا وأمريكا اللاتينية وإن وفده يوافق على ضرورة بحث المقترح في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٥٨ - **السيد إيفا ابينتنغ** (غانا): قال إنه يتفق مع البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٥٩ - وأضاف، أن غانا هي أحد أقدم المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأكبرهم وأكثرهم ثباتا، وأنها تشارك حاليا في تسع من هذه العمليات. وقال إن وفده يدرك أن التنفيذ السريع لتقرير الفريق ضروري لتحقيق الالتزامات التي تعهد بها إعلان قمة الألفية. وفي نفس الوقت، يدرك ضرورة إجراء مزيد من التحليل الشامل الذي يكفل تنفيذ التقرير تنفيذا فعالا.

٦٠ - وتابع قائلا إن وفد بلاده يتفهم الانشغال من أن يؤدي تنفيذ توصيات الفريق إلى تعزيز حفظ السلام على حساب التنمية، لكنه لا يتفق معه ويقبل تطمينات الأمين العام بهذا الشأن (A/55/502، الفقرة ٧ (ح)). وأضاف أن مجموع ميزانية حفظ السلام، التي تبلغ حوالي بليوني دولار، لا تشكِّل إلا جزءا يسيرا من مبلغ ٥١ بليون دولار يتم تحصيلها سنويا من موارد المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف. ويجب على الدول الأطراف ألا تدع إحساسها بالإحباط إزاء المجالات الأخرى لنشاط الأمم المتحدة يؤثر في تنفيذ تقرير الفريق، الذي سيقدم الكثير في سبيل تحسين صورة المنظمة. وأضاف أن المجتمع الدولي يقيم فعالية الأمم المتحدة على أساس عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها؛ كما أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، مواصلة السعي لتحقيق التنمية المطردة والمستدامة في غياب السلام والأمن.

٦١ - ومضى يقول إنه مع مراعاة النمو المتزايد الحاصل في عمليات حفظ السلام خلال السنوات الأخيرة، فإنه من غير الواقعي أن تتوقع الدول الأعضاء أداء أفضل من جانب إدارة عمليات حفظ السلام دون زيادة مواردها البشرية. وأضاف أنه قلق لأن اللجنة الاستشارية لا تعتبر أن وجود وحدة للدروس المستفادة تعمل على نحو ملائم أمر مُلح. فحسب شكلها الحالي، تفتقد وحدة تحليل السياسات والدروس المستفادة التمويل الثابت والإشراف الملائم، أما الوحدة الجديدة المقترحة فسوف تدرج تحت حساب الدعم وتتركز في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الذي أكد أنه سيقوم برصد عملها عن كثب والإشراف عليه. ولذلك يأسف وفد بلاده لتوصية اللجنة الاستشارية بإعادة تقديم هذا المقترح ضمن مقترحات حساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ وأضاف أن وفد بلاده يتوقع أن يحظى هذا الطلب حينها بالنظر الإيجابي.

٦٢ - وأشار إلى أن وفد بلاده يدعم اعتراف مجلس الأمن بالحاجة إلى تحسين قدرة الأمانة العامة على جمع المعلومات وتحليلها، ولذلك يدعم المقترح الداعي إلى إنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي في اللجنة التنفيذية للسلام والأمن. ومع ذلك، يقبل وفده توصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى أن تقوم الجمعية العامة بتأجيل اتخاذ قرار في هذا الشأن، وأن تواصل الأمانة العامة في هذه الأثناء توفير المعلومات والتحليلات المطلوبة باستخدام الهياكل والموارد القائمة.

٦٣ - وتمنى أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام، وهي تسعى إلى شغل العدد المحدود من الوظائف التي أوصت بها اللجنة الاستشارية، بتعيين عدد أكبر من الموظفين التقنيين، بمن فيهم المدراء والخبراء العسكريون وخبراء الشرطة وحقوق الإنسان والشؤون القانونية، من البلدان النامية وهي على أي حال البلدان التي تنفذ فيها أغلب عمليات حفظ السلام. وقال إن هذا النهج لا يتماشى فحسب مع نص وروح المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة بل أيضا يستعيد الثقة بالأمم المتحدة، ويعالج شواغل الدول

الأطراف بشأن انعدام الشفافية والخلل الحاصل في توظيف الأفراد. وينبغي على وجه الخصوص للبلدان المساهمة بقوات أن تمثّل تمثيلا مناسبا في إدارة عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تتم كذلك مراعاة مبدأي ضمان الشفافية وكفالة التوزيع الجغرافي العادل في شغل الوظائف الإضافية المقترحة في شعبة المساعدة الانتخابية. واعترض باسم وفده على الرأي القائل بأن الخبرة الانتخابية لا يمكن أن توجد في العالم النامي.

٦٤ - وتابع قائلا إنه بالنظر لمحدودية عدد موظفي إدارة عمليات حفظ السلام، والدور الرئيسي الذي تقوم به شعبة التخطيط العسكري والمدني، فإن وفده يأسف لتوصية اللجنة الاستشارية إرجاء بحث الموارد المتصلة بإمكانية إنشاء مكتب جديد للشؤون العسكرية وشؤون الشرطة المدنية يرأسه موظف برتبة أمين عام مساعد. ويطلب وفد بلاده من اللجنة الاستشارية أيضا أن تعيد النظر في موقفها المعارض لتوصية الفريق الداعية إلى إنشاء وحدة للشؤون الجنسانية في مكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأضاف أن غانا تولي اهتماما لتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين في النشاط العام، وعبّر عن أمله في إعطاء المرأة من البلدان النامية فرصة متكافئة لشغل الوظائف الشاغرة في الوحدة المقترح إنشاؤها. واختتم بقوله إن وفده يحث اللجنة على ألا تغفل عن المقصد من توصية الفريق وهو تمكين الأمم المتحدة من معالجة العراقيل التي تعوق أداء مهامها الرئيسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين بكفاءة وفعالية، وهو ما يعني بدوره تحقيق التنمية.

٦٥ - **السيدة ميرتشانت** (النرويج): قالت إنه ينبغي في سبيل تحقيق السلام والتنمية، أن تعمل الدول الأعضاء بصورة بنّاءة لتنفيذ توصيات الفريق. وأن المتابعة الفعلية لهذه التوصيات ضرورية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التخطيط لعمليات السلام وتنفيذها. وأكدت أن منع الصراع وحفظ السلام وبناء السلام أنشطة متعاضدة وأن وفدها لهذا السبب يدعم توصيات اللجنة الاستشارية بوصفها خطوة أولى لازمة.

٦٦ - **السيد لوزينسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام قد بيَّن الدور الفريد الذي تؤديه الأمم المتحدة في حل الصراعات ومنع نشوبها، وإنه كان بمثابة مساهمة فكرية رئيسية في مؤتمر قمة الألفية. ومضى يقول إن معظم التوصيات الواردة في التقرير تستند إلى التجربة الجماعية المكتسبة من خلال الجهود التي بذلت مؤخرا لحفظ السلام، وإنها سوف تؤدي إلى بناء قدرات الأمم المتحدة على نحو موضوعي في القرن المقبل. وذكر أنه نظرا لأن الكثير من التوصيات الواردة في التقرير تستلزم إجراءات عاجلة، فإن التقريرين المناظرين المقدمين من الأمين العام واللجنة الاستشارية يستلزمان دراسة تفصيلية. واستطرد قائلا إن عددا من الأفكار المطروحة في تقرير الفريق التي جرى تفصيلها في تقرير الأمين العام هي من الأمور البديهية وكان من الممكن وضعها موضع التنفيذ منذ وقت طويل، ولا سيما وأنه كثيرا ما طرحت أفكار مماثلة ضمن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الاستشارية. وأشار مثالا على هذه الأفكار إلى إنشاء فرق عمل البعثات المتكاملة، ووضع قائمة بالموظفين المدنيين والعسكريين، وتعيين مراكز تنسيق لمختلف المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقال إن هذه الاقتراحات ينبغي ألا تكون موضعا للجدل وأن الأمانة العامة ينبغي لها أن تتخذ خطوات عملية لتنفيذها.

٦٧ - وتابع بقوله إن محور التركيز الرئيسي لتقرير الفريق يتمثل في إيجاد حل فوري للمشاكل التنفيذية المتصلة باحتياجات البعثات التي أنشئت حديثا أو التي تم توسيعها. أما تقرير الأمين العام فيركِّز من ناحية أخرى على بناء قدرات الأمم المتحدة التحليلية والمعلوماتية دعما للسلام. وأعرب عن ثقة وفده في أن الأمين العام سوف يتصدى

للمسائل التنفيذية عند تقديمه لمقترحات شاملة ضمن المرحلة القادمة التي سيمر بها النظر في تقرير الفريق، وعن تطلعه إلى تقديم هذه المقترحات في النصف الأول من عام ٢٠٠١.

٦٨ - وأردف قائلا إن الأمين العام قد اقترح بناء قدرة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي عن طريق تشكيل أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي. وأعرب عن اقتناع وفده بالأهمية القصوى لتعزيز قدرة المنظمة في هذا المجال عن طريق النهوض بمستوى التنسيق مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تشترك فعليا في عمليات حفظ السلام، وعن طريق إدماج عدد من المهام ضمن الأمانة العامة ذاتها. وأعرب عن أهمية النظر إلى المشكلة من جميع الزوايا من أجل التوصل إلى أنجع الحلول، مستدركا بقوله إن هذا سيستلزم المزيد من الوقت والجهد. وأعرب عن اتفاق وفده لهذا السبب مع اللجنة الخاصة واللجنة الاستشارية على ضرورة تناول المشكلة في العام المقبل بمجرد إعداد الأمانة العامة للمعلومات والمقترحات الإضافية.

٦٩ - واستمر قائلا إنه بالنظر إلى تزايد عدد عمليات بعثات حفظ السلام وحجمها وما يتصل بذلك من تحديات مالية وتعقيدات تنفيذية في عدد من العمليات، فلا غضاضة في إثارة مسألة تخصيص الموارد الإضافية. وقال إن وفده قد نظر في تقرير اللجنة الاستشارية والتوصيات الواردة فيه ضمن هذا السياق. ووصف مقترحات اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات المتصلة بحالات الطوارئ، ولا سيما توصياتها المتعلقة بتوفير موارد بشرية ومالية إضافية لأغراض النقل والإمداد والتخطيط العسكري والشرطة بأنها مقترحات متوازنة وعادلة. وفيما يتصل بمسألة اقتراح إنشاء وظيفة جديدة لأمين عام مساعد وإعادة تصنيف وظيفة مستشار الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، أعرب عن تأييد وفده لموقف اللجنة الاستشارية الذي يرى أن أفضل سياق لتناول هذه المسائل هو ضمن الاستعراض الشامل لهيكل الإدارة.

٧٠ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن تأييد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة السبعة والسبعين والصين.

٧١ - وقال إن تقديم الأمين العام للوثيقتين A/55/507 و Add.1، قد تمّ، حسب فهمه بموجب المادة ١١٢ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن للأمين العام، أو أي عضو في الأمانة العامة يحدده كممثل له، أن يقوم في أي وقت بتقديم بيان شفوي أو خطي إلى أي لجنة أو لجنة فرعية فيما يتعلق بأي مسألة قيد نظر هذه اللجنة. واستدرك يقول إن الأمانة العامة في هذه الحالة لم تمتثل للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، حسب المشار إليه في الفقرة ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/676). وأعرب عن أمله في أن يجري في المستقبل توخي الحرص على الالتزام بجميع مواد النظام الداخلي، ولا سيما المادة ١٥٣. وأضاف أنه من المهم أيضا أن تقصر اللجنة الخامسة نظرها في المسألة على الأمور المتعلقة بولايتها، دون التعدي على ولاية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار.

٧٢ - وأعرب عن قلقه إزاء ما ذكر في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية من أنه رغم وصف الأمين العام للتقديرات الواردة في تقريريه بأنها طلب يتعلق بحالة طارئة، فإن ممثليه عند سؤالهم اعترفوا بأنه لا يمكن تصنيف جميع المقترحات الواردة في وثائق الموارد ذات الصلة باعتبارها حالات طارئة. وأعرب عن رغبته في أن تقوم الأمانة العامة بإيضاح هذه المسألة.

٧٣ - وأضاف أن هناك توافقا عاما في الآراء بشأن ضرورة تعزيز عمليات حفظ السلام، وإزالة جميع أسباب الصراع، وتهيئة مناخ يمكن فيه لجميع الشعوب أن تتمتع بالسلام

والرخاء. واستدرك قائلا إن إعلان الألفية قد أكد على أهمية تحقيق التنمية إلى جانب إقرار السلام. وقال إنه رغم تأكيدات الأمين العام بأن التوصيات الواردة في تقرير الفريق لن يجري تنفيذها على حساب التنمية، فإن وفده يشعر بالأسف لعدم شن الأمين العام لمبادرة جديدة في مجال التنمية العالمية تتسم بنفس الدرجة من الشمول.

٧٤ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن التزام بلده بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي يدفعها إلى تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتصل بحفظ السلام. وأضاف أن حكومته قد اضطلعت بدور نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة فيما بين البلدان، بغرض تعزيز السلام والأمن، ولا سيما في أفريقيا. وأوضح أن القوات الليبية ما زالت تشترك في بعثات حفظ السلام وأن حكومته قد سددت مساهمتها في ميزانية حفظ السلام.

٧٥ - وأشاد بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305-S/2000/809) لاحتوائه على العديد من الأفكار والتوصيات الممتازة الرامية إلى تعزيز عمليات حفظ السلام، والتي من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من الاستجابة السريعة والفعالة، من التعاون مع البلدان المشتركة في هذه العمليات.

٧٦ - وأعرب عن تأييد وفده للتوصيات المقدمة من اللجنة الاستشارية بشأن الاحتياجات من الموارد. وفيما يتعلق بتعيين الموظفين، أعرب عن أمله في أن تراعي الأمانة العامة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وأكد أن جميع بعثات حفظ السلام ينبغي أن تعامل على قدم المساواة ودون أي تمييز فيما يتعلق بالترتيبات المالية.

٧٧ - وأضاف أن أي تأخير في نشر عمليات حفظ السلام يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الأرواح والممتلكات، مما يفرض على اللجنة الخامسة التجاوب السريع والموضوعي مع احتياجات عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، حتى يتمكن الأمين العام من القيام بمسؤولياته كاملة، تمشيا مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٧٨ - وأعرب عن ترحيب وفده بأي اقتراحات من شأنها أن تعزز دور الأمم المتحدة في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم وأن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة أرجاء المعمورة.

٧٩ - **السيد هيوم** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن إصلاح مجال حفظ السلام لا يستلزم مجرد موارد إضافية، وإنما يتطلب أيضا التزاما من جانب مجلس الأمن بتغيير طريقة صياغة الولايات، ووضع نهج أقوى وأكثر جدوى إزاء عمليات التشاور والإحاطة التي تجري مع البلدان المساهمة بقوات. واستدرك قائلا إن تحسين هيكل الرقابة الإدارية العليا والقدرة التنفيذية لإدارة عمليات حفظ السلام من شأنه أن يوفر الدعم اللازم بصفة عاجلة للعمليات القائمة في الميدان، وأن يساعد في التصدي لشواغل الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المساهمة بقوات منها، التي طالبت، كما يحق لها، بإجراء مشاورات أوثق مع كبار مسؤولي الإدارة، وبتوسيع دورها في عملية صنع القرار في المقر، وزيادة الاستجابة التي تتلقاها من جانب كبار القيادات في الإدارة.

٨٠ - ومضى قائلا إنه عندما تحل المآسي، لا ينبغي أن يكون على الدول الأعضاء أن تنتظر حتى يقوم الموظفون المنهكون من وطأة العمل بالبحث عن أسماء الجرحى، ولا أن يتلقى كبار المسؤولين الحكوميين تقارير متضاربة من الميدان، ولا أن تحجب المعلومات الجديدة عن الممثلين الدائمين. وأبدى في هذا الصدد تأييده للملاحظات التي أدلى بها ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بأهمية تمثيل البلدان المساهمة بقوات تمثيلا مناسبا في إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك على المستويات العليا.

٨١ - وذكر أن هناك تأييدا إجماعيا لضرورة تعزيز قدرة الشرطة العسكرية والمدنية التابعة للإدارة وإعادة تشكيل هيكلها بتوجيه من أحد كبار المسؤولين ممن يتحلون بالخبرة والمؤهلات المطلوبة تكون مسؤوليته مقصورة على هذا المجال. ومضى قائلا إنه في حين يتعين أن يظل المستشار العسكري قادرا على الاتصال مباشرة بالأمين العام وبوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، فإن وجود قيادة قوية من شأنه أن يعزز تعزيزا كبير من دور وفعالية المستشار العسكري ومستشار الشرطة المدنية على حد سواء، وأن يدعم الحوار فيما بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والجهات المساهمة بقوات.

٨٢ - واستمر قائلا إن مسؤولية عمليات السلام في أنحاء العالم، التي تزيد تكلفتها على بليونين ونصف بليون من دولارات الولايات المتحدة وتؤثر على حياة ملايين من أشد الأفراد ضعفا، تقع على عاتق كبار المسؤولين في الإدارة الذين يخضعون للمساءلة في هذا المجال. فهولاء المسؤولون يتخذون قرارات تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن وسلامة قوات الأمم المتحدة وأفراد الشرطة المدنية وموظفيها. لذلك يتعين عليهم التجاوب مع احتياجات الدول الأعضاء واستفساراتها، وإسداء المشورة وتوفير الإرشاد فيما يتعلق بالعمليات للأمين العام وللبلدان المساهمة بقوات. وأضاف أنه يؤيد بالتالي طلب الأمين العام إنشاء وظيفة أمين عام مساعد في مجال عمليات حفظ السلام.

٨٣ - وأوضح أن حفظ السلام سيُقضى عليه بالفشل إذا ظلت الدول الأعضاء تنتظر من ٤٠٠ موظف، منهم ٣٢ فقط من العسكريين و ٩ من خبراء الشرطة، أن يقوموا بدعم ٠٠٠ ٥٨ رجل وامرأة يعملون في الميدان وإدارة ١٥ عملية من عمليات حفظ السلام. وأعرب عن تأييد وفده للدعوة إلى إجراء استعراض شامل للاحتياجات من الموارد البشرية والمالية، وعن سروره لشروع الأمين العام في هذه العملية. كما أعرب عن ترحيبه بتقرير اللجنة الاستشارية الذي يتضمن توصيات مفيدة ومتسمة بالمسؤولية عن الاحتياجات الطارئة التي تدعمها المبررات والوثائق السليمة. وقال إنه رغم اقتناع وفده بضرورة إنشاء وحدة للقانون الجنائي والمشورة القضائية، وتحسين القدرة الإعلامية، وإنشاء وحدة لتعاليم حفظ السلام وأفضل ممارساته، وأمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي تتبع اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، فإنه على استعداد لإرجاء النظر في الاقتراحات المتصلة بهذه المسائل، وإن ذكر أنه لا بد على أقل تقدير من الموافقة بحلول نهاية العام الحالي على الموارد الطارئة اللازمة للشرطة العسكرية والمدنية، وللعمليات والنقل والإمداد ، وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠.